

من وزير المالية

إلى

السيد المدير العام لشركة

الموضوع: طلب توضيحات حول تسجيل عقود صفقات
المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 28 ديسمبر 2015

لقد أفتدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن الديوان التونسي للتجارة أصدر طلب عروض في إطار صفقة لإقتناء 1136 حافلة لفائدة مختلف الشركات الوطنية والجهوية للنقل، وأنكم قدّمتم عرضكم في الغرض.

كما أفتدتم أنّ كراس الشروط ينصّ على إبرام عقد صفقة عامة مع الديوان التونسي للتجارة في مرحلة أولى، ثمّ في مرحلة لاحقة وتنفيذا لعقد الصفقة العامة سيتمّ إبرام عقود صفقات خاصة مع كل شركة نقل على حدة، وطلبتم تبعا لذلك تسجيل عقد الصفقة العامة بالمعلوم القار و تسجيل عقود الصفقات الخاصة بالمعلوم النسبي .

وجوابا، يشرفني إعلامكم بما يلي:

طبقا لأحكام العدد 19 جديد من الفصل 20 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي تسجل عقود الصفقات بالمعلوم النسبي المحدد ب 0,5% يحتسب على كامل ثمن الصفقة .

وطبقا لأحكام الفصل 17 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية يمكن للمشتريين العموميين أن يبرموا صفقة عامة بمناسبة شراءاتهم المجمعّة و يمكنهم تنفيذها في إطار صفقات خاصة لكل مشتري على حدة، وتعتبر الصفقات الخاصة التي تبرم في إطار تنفيذ صفقة عامة تجسيما لها وبالتالي لا يمكن استخلاص معلوم التسجيل النسبي بعنوان كل منهما.

وعلى هذا الأساس فان نظام تسجيل الصفقة المتعلّقة بإقتناء 1136 حافلة لفائدة مختلف الشركات الوطنية والجهوية للنقل يكون كما يلي:

✓ عقد الصفقة العامة المتضمّن لمبلغ الصفقة :

يسجّل عقد الصفقة العامة بالمعلوم النسبي المحدد ب 0,5% يحتسب على كامل ثمن الصفقة.

وتسجل عقود الصفقات الخاصة باعتبارها تجسيما للصفقة العامة بالمعلوم القار المحدد بـ20 ديناراً عن كل صفحة من كل نسخة من العقد.

✓ عقد الصفقة العامة غير المتضمن لمبلغ الصفقة :

يسجل عقد الصفقة العامة بالمعلوم القار المحدد بـ20 ديناراً عن كل صفحة من كل نسخة من العقد.

وتسجل عقود الصفقات الخاصة بالمعلوم النسبي المحدد بـ 0,5% يحتسب على الثمن المضمن بالعقد.

هذا ويمكن في الحالتين الانتفاع بأحكام الفصل 68 مكرر من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي التي تنص على أن الصفقات العمومية الخاضعة للمعلوم النسبي تسجل بالمعلوم الأدنى المحدد بـ20 ديناراً، حيث يتعين على المشتري العمومي أن يلتزم بخضم مبلغ المعلوم النسبي المحدد بـ 0.5% من أول مبلغ يتم دفعه في إطار الصفقة العامة أو الصفقات الخصوصية ومن المبالغ المدفوعة لاحقاً عند الاقتضاء، وأن يرفق الالتزام بعقد الصفقة عند تسجيله.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وتفويض منه

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي
المدير العام للدراسات
والتشريع المالي